واردات عدد .....
10 سبتمبر 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية

وزارة الصحة

00072-02000-20-2026 ص

من وزير الصحّة

إلى

عناية السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 0001219-3000-26-2026 بتاريخ 24أفريل2026

المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد،

بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه، والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم بطاقات الأجوبة لأسئلة السادة النواب.

والسلام

عن وزير الصحة وبتفويض منه

رئيس الديوان

المبروك عون الله

الجمهورية التونسية

وزارة الصحة

الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة النائبة لمجلس نواب الشعب

مريم الشريف

ولاية منوبة

مضمون السؤال: حول فقدان ونقص الأدوية في تونس

الإجابة

تولي وزارة الصحة أهمية قصوى لضمان استمرارية التزويد بالأدوية الأساسية، وخاصة الأدوية المخصصة لعلاج الأمراض المزمنة، باعتبارها من المقومات الأساسية لضمان الحق في الصحة واستمرارية التكفل بالمرضى داخل مختلف الهياكل الصحية العمومية.

وفي هذا الإطار، تم إقرار اعتماد مالي إضافي سنوي بقيمة 15 مليون دينار لفائدة الجهات الصحية بهدف دعم مخزون الأدوية وتحسين جاهزية المؤسسات الصحية للاستجابة للحاجيات العلاجية للمواطنين. كما تعمل الوزارة على مزيد إحكام التصرف في الأدوية وترشيد استهلاكها من خلال تطوير منظومات معلوماتية حديثة تسمح بمتابعة حركة الأدوية وتطور مستويات الاستهلاك بصفة آنية. وفي هذا السياق، يجري العمل على تعميم استعمال منظومة "e-pharmacie" التي ستوفر آليات دقيقة لمراقبة المخزون وتوقع الحاجيات وتحسين التزود.

ومن جهة أخرى، تواصل وزارة الصحة، بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية تحت إشراف رئاسة الحكومة، اتخاذ التدابير الكفيلة بتأمين الموارد لضمان انتظام تزويد المؤسسات الصحية بالأدوية. كما تعمل على دعم استدامة المنظومة الدوائية الوطنية من خلال إيجاد حلول هيكلية تضمن التوازنات المالية للصيدلية المركزية التونسية باعتبارها الحلقة الأساسية في منظومة التزويد الدوائي. وفي هذا الإطار، خُصص مجلس وزاري مضيق بتاريخ 31 مارس 2026 لمتابعة هذا الملف واستكمال القرارات المنبثقة عن المجالس الوزارية المنعقدة بتاريخي 5 نوفمبر 2024 و3 سبتمبر 2025.

وقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات الظرفية لدعم الملاءة المالية للصيدلية المركزية، شملت تعبئة موارد مالية إضافية من قبل وزارة المالية وضمان انتظام التحويلات المالية الصادرة عن الصندوق الوطني للتأمين على المرض، بما من شأنه تحسين نسق خلاص مستحقات المزودين وتعزيز القدرة على توفير الأدوية في الآجال المطلوبة.

كما تضمن قانون المالية لسنة 2026 إجراءات هيكلية إضافية بمقتضى الفصول 18 و19 و20، ترمي إلى دعم تمويل منظومة التغطية الصحية، وتعبئة موارد لفائدة حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي، إلى جانب تخصيص اعتمادات لاقتناء الأدوية الخصوصية ذات الكلفة المرتفعة، وخاصة الأدوية الموجهة لعلاج أمراض السرطان.

وفي إطار تعزيز حوكمة منظومة التزويد الدوائي والوقاية من الانقطاعات المحتملة، تعمل وزارة الصحة بالتنسيق مع المجلس الوطني لهيئة الصيادلة والغرفة الوطنية للصناعات الصيدلانية على إرساء منصة وطنية لمتابعة مخزونات الأدوية ورصد وضعية التزويد بصفة استباقية.

كما ألزم القرار الصادر عن وزير الصحة بتاريخ 26 جانفي 2026 أصحاب رخص ترويج الأدوية بجملة من الواجبات الرامية إلى تعزيز الشفافية وضمان استمرارية التزويد، من بينها إعلام الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة بتاريخ التسويق الفعلي للأدوية المرخص لها، والتصريح الدوري بمستويات المخزون بالنسبة إلى المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة والأدوية المسوقة، فضلاً عن الإعلام المسبق بأي توقف مؤقت أو نهائي عن تسويق دواء معين قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ الانقطاع المتوقع.

ويتعين كذلك على المتدخلين المعنيين إعداد خطط خاصة للتصرف في مخاطر النقص بالنسبة إلى الأدوية ذات الأهمية العلاجية الكبرى، وفق المبادئ التوجيهية التي تضبطها الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة.

وفي السياق ذاته، تتولى الوكالة إعداد ونشر قائمة الأدوية التي يمكن أن يؤدي انقطاعها إلى تهديد حياة المرضى أو حرمانهم من فرص علاجية أساسية، بما يسمح باتخاذ التدابير الاستباقية اللازمة لضمان استمرارية توفرها وحماية الأمن الدوائي الوطني.